

إحاطة أعضاء الحملة العالمية للتعليم بشأن عملية المؤشرات العالمية والمواضيعية

مع اقتراب انتهاء عملية تطوير الأجندة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة العامة وتلك المرتبطة بالتعليم 2030، يتحول التركيز مباشرة إلى اختيار المؤشرات: الطرائق التي يمكن اعتمادها لتتبع التقدم المحرز في الاجندة.

فقد قامت الأمم المتحدة بتشكيل فريق مشترك من الخبراء بين الوكالات معني بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDG) تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، للنظر في وضع المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وفي وقت سابق، تم تكليف الفريق الاستشاري التقني (TAG) للنظر في وضع المؤشرات لعملية التعليم للجميع، تحت توجيه العام للجنة التوجيهية للتعليم للجميع، مع التركيز على الجانب المواضيعي لوضع المؤشرات. كما أن هناك أيضا إمكانيات لوضع مؤشرات تعليم إضافية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وتركز هذه الإحاطة على عملية التنمية للمؤشرات، والمتابعة والمراجعة للتعليم على الصعيدين العالمي والموضوعية، ولكنها توفر أيضا بعض الأفكار حول آليات على المستويين الإقليمي والوطني.

بعض المبادئ التي يتم على أساسها تحديد مؤشرات التعليم:

يعد اختيار المؤشرات أهداف التنمية المستدامة قرارا سياسيا كبيرا، ذا عواقب على المدى الطويل، وعلى هذا النحو يجب ألا يترك للإحصائيين وحدهم. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون إطار المؤشرات مدفوعا وفقا لطبيعة التغيير الذي تسعى أجندة أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيقه، خاصة بالنسبة للفقراء والمهمشين. ويجب أن تعكس المؤشرات المختارة روح الهدف والغايات التعليمية، وأن تفضي إلى تدخلات السياسة قابلة للقياس والتي يمكن أن تعالج وراء الحواجز الكامنة أمام التقدم. ويجب أن تكون مفهومة من قبل وزراء المالية، ولها القدرة على استدرار القرارات لتمويل تنفيذ السياسات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومبادئ الاختيار التي نقترحها هي ما يلي.

1. يجب ألا يكون تخفيض عدد المؤشرات على حساب الجوانب الهامة من أهداف وغايات التعليم. فلدينا مخاوف من أن أجزاء من هدف التعليم والتي يتم قياسها ستكون الوحيدة التي سيتم تنفيذها. فيجب أن لا يفقد هدف توفير التعليم بمفهومه الغني والواسع والشامل لحساب أجزاء من الإطار يتم قياسها وانتقاؤها عشوائيا. ويجب أن لا ينتقي كل من الفريق الاستشاري التقني وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة مكونات الهدف 4 وغاياته والتي يرونها جديرة بالقياس. فإذا كان جانبنا من هدف التعليم جديرا وذا قيمة، فإنه يجب أن يحوي أيضا آلية للمتابعة والمراجعة. ويجب أن توافق الدول الأعضاء أن مؤشر واحد لكل هدف ليس كافيا لتغطية التفاصيل المعقدة التي ينطوي عليها.

2. يجب أن تتواءم المؤشرات مع الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان، وينبغي ألا تقتصر على مؤشرات النتائج. يجب أن تكون ضمن خط الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان، وبالتالي تشمل الهيكل والعملية ومؤشرات النتائج. ويجب أن تقييم ليس فقط مدى التمتع بحقوق أصحاب الحقوق، ولكن أيضا مدى وفاء الدول بالتزاماتها كأصحاب واجب. بما في ذلك هيكل وعملية المؤشرات وليس النتائج فحسب، وضمان أن تضع الدول أنظمة تمكين (هياكل) وأن تتخذ إجراءات محددة (عمليات) والتي تعتبر بالغة الأهمية لضمان تحقيق النتائج. والاقتراح الذي تقدم به الفريق الاستشاري التقني يتضمن مؤشرات هيكلية في نطاق اختصاصه. ومع ذلك، هناك وفي كثير من الأحيان فجوات بين السياسات وواقع تنفيذها. فمجرد وجود تشريعات أو سياسات لا يكفي لضمان تحسين نظم التعليم (على سبيل المثال، وجود سياسة

أو تشريع يجعل التعليم مجانيا لا يضمن عدم فرض الرسوم وتكاليف خفية أخرى في المدارس؛ فيجب أن تكون مؤشرات الهيكليات مصحوبة بمؤشرات عملية لتقييم تنفيذها.

3. توفير مساحة للمؤشرات النوعية. تقييد المؤشرات المختارة بالبيانات الكمية وحسب ينطوي على مخاطر. ويظهر المبدأ الإحصائي "قانون كامبل" على أنه كلما زاد استخدام المؤشر الاجتماعي الكمي (على سبيل المثال اختبار التحصيل الدراسي) لصنع القرار، كلما كان أكثر عرضة لتشويه وإفساد العمليات الاجتماعية الفاسدة التي وضع لمراقبتها¹.

4. تحفيز العمل للفئات الأكثر فقرا والأكثر تهميشا وأن يقوم التصنيف على أساس جميع أشكال الإقصاء الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان - بما في ذلك الجندر أو الطبقة أو العرق أو الطائفة أو الإعاقة أو السن، أو الخلفية الأصلية / العرقية والجغرافية. يتحدث كلا الاقتراحين فقط عن التصنيف على أساس الجندر والموقع والثروة، على الرغم من أن الهدف 4.5 يذكر صراحة الأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، والأطفال في حالات الضعف. وتعد المعايير وقواعد البيانات الواسعة، مثل قاعدة البيانات الواسعة التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، مصدرا مفيدا للمعلومات.

5. دعم النظم التعليمية الوطنية والعامة. يجب أن تعترف المؤشرات المختارة وأن تدعم نظم التعليم الوطنية، وينبغي ألا تفوض قدرة الدول الأعضاء على وضع المناهج الخاصة بها. فمن الأهمية بمكان تعزيز أنظمة التعليم العام الوطنية.

6. يجب أن تكون قائمة على فهم تكاليف الفرصة البديلة (المباشرة وغير المباشرة) والمخاطر المرتبطة بالقياس المنتظم للمؤشرات. من المقترح حاليا قياس التقدم المحرز مقابل أهداف التنمية المستدامة سنويا. ومن المشكوك فيه ما إذا كان ذلك سيكون واقعا أن نتوقع حدوث تقدم سنوي في العديد من المؤشرات المقترحة، خصوصا مؤشرات النتائج.

7. يجب أن تكون المؤشرات قابلة لمشاركة المواطنين في عملية قياس التقدم، والتصميم، وجمع البيانات، وتحليلها، والإبلاغ عن النتائج. وينبغي أن توفر عملية وضع المؤشرات نفسها مساحة لمشاركة المجتمع المدني وعلى جميع المستويات (العالمية والمواضعية والإقليمية والوطنية) لوضع المؤشرات والأدوات المستخدمة لقياسها. وبصرف النظر عن الإحصاءات، ينبغي أن يكون هناك رأي للأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني (وخاصة أولئك الذين يعملون على أهداف محددة) والاقتصاديين وخبراء القياس النفسي وأولياء الأمور والمعلمين والإداريين، وقادة المجتمع.

هل تنصف "مؤشرات الأولوية العالمية" المقترحة للتعليم أجندة التعليم؟

نحن نرى أن المؤشرات لا ينبغي أن تقتصر على مؤشر واحد فقط لكل هدف، ولا تنفق موع وضع سقف اصطناعي من 100-120 من المؤشرات العالمية. والاقتراح الحالي للـ "مؤشرات ذات أولوية" للفريق المشترك للخبراء بين الوكالات على المستوى العالمي لا ينصف الأجندة. وهناك ثلاثة مؤشرات تجسد هذه المشكلة:

• الهدف 4.1: "ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030" قد انخفض إلى مؤشر مقترح "الحد الأدنى لمستوى الكفاءة في (أ) القراءة و(ب) الحساب". وهذه تعد مشكلة كما يلي:

(أ) فهذا يعني عدم تتبع إتمام الدراسة، وتناسب الرسوم، ومدى إنصاف ونوعية التعليم (جميع تفاصيل المؤشر الأم) خلال الـ 15 عاما القادمة؛

(ب) هذا يعني أن "مخرجات التعلم المناسبة والفعالة" المتوقعة في نهاية الـ 12 عاما من التعليم (التعليم الثانوي)

¹ "يتم استخدام أي مؤشر اجتماعي كمي أكثر لاتخاذ القرارات الاجتماعية، وكلما زاد استخدام المؤشر الاجتماعي الكمي لصنع القرار، كلما كان أكثر عرضة لتشويه وإفساد العمليات الاجتماعية الفاسدة التي وضع لمراقبتها". في ورقته عام 1976، كتب كامبل أيضا أن "اختبارات التحصيل قد يكون مؤشرات قيمة للإنجاز المدرسي العام في ظل ظروف التعليم العادي الهادف إلى قياس القدرات العامة. ولكن عندما تصبح درجات الاختبار هدف للعملية التعليمية، يفقد كلاهما قيمتهما كمؤشرات للحالة التعليمية ويعملان على تشويه العملية التعليمية بطرق غير مرغوب بها".

(ج) قياس نتائج التعلم على المستويات العالمية أو الإقليمية يؤدي الى المخاطرة بتوحيد المناهج الدراسية، وخاصة إذا حاولت إدارات التعليم الوطنية تكييف المناهج الدراسية مع المتطلبات التي يتم تقييمها على الصعيد الدولي. فالتعليم النوعي يثمن التنوع الفردي والثقافي والإبداع، ويسعى لتطوير الشخصيات ومواهب المتعلمين وقدراتهم على العيش حياة كاملة ومرضية في مجتمعاتهم. وهذا يختلف من ثقافة لأخرى، ويستمد من التاريخ والقيم والتقاليد القائمة في بلد معين. وليس هناك من سبب للاعتقاد بأن ما يشكل "التعلم ذا الصلة" هو متطابق لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والوطنية. وأي مقياس عالمي واحد للتعليم، وفي أحسن الأحوال، سيتجاهل هذه الاختلافات ويقدم صورة مشوهة وغير مكتملة للتعليم في بلد معين. وفي أسوأ الأحوال، فإنه سيسهم في تجانس النظم التعليمية، ويضع الأطفال من المجتمعات المهمشة في خطر الوصم بالفشل إذا لم يتمكنوا من تلبية المعايير التي تحمل علاقة ضئيلة أو معدومة للسياقات الشخصية أو الاجتماعية.

(د) أنه يركز على مستوى الفرد المتعلم دون الالتفات الكافي لنظام التعليم الذي يدعم المتعلم أو المعلم.

(هـ) أنه ينقل الانتباه إلى إصلاحات قصيرة الأجل مصممة لمساعدة البلاد على تسلق وبسرعة التصنيف العالمي لدورات الاختبارات، على الرغم من البحوث التي تبين أن التغييرات المستمرة في الممارسات التربوية تستغرق عقوداً. وقد تم توجيه هذا الانتقاد ضد الاختبارات القائمة الدولية للتحصيل الدراسي التي تدار على فترات من ثلاث سنوات (PISA) وأربعة سنوات (TIMSS) أو خمسة سنوات (PIRLS) فيجب تقييم أهداف التنمية المستدامة سنوياً.

(و) هذا يشكل تجربة خطيرة. لا يوجد مصدر بيانات لمخرجات التعلم يغطي حتى نصف دول العالم. فيجب أن يحدد الاقتراح مستويات إتقان الحد الأدنى من المهارات مع الإشارة إلى نطاق تعلم عالمي جديد ومعايير تقييمات مختلفة وفقاً لمقياس مشترك. والاقتراح بمعايير التقييمات الإقليمية الحالية لقياس عالمي غير مدروس يبدو خطيراً في ضوء ما تم وصفه أعلاه.

• الهدف 4.7 تلتزم بـ "ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُّبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة الجندرية، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030". وتم تخفيض ذلك إلى "مستوى ثابت من المعرفة عبر مجموعة مختارة من الموضوعات في العلوم البيئية وعلوم الأرض"، وبذلك، فإنه يقوض من التعليم للتنمية المستدامة ويتجاهل جميع المجالات التي يشملها الهدف.

• يسعى الهدف الشامل 17.17 يسعى إلى "تشجيع وتعزيز الشراكات العامة بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد" ولكن تم اقتصره إلى فقط "مبلغ بالدولار الأمريكي ملزم للشراكات بين القطاعين العام والخاص". وبذلك، فإنه يتجاهل المجتمع المدني كشركاء في التنمية ويقلل من مفهوم الشراكة لتقتصر على نقل الأموال من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ليس هناك أي دليل لإثبات أن الشراكات العامة بين القطاع العام والقطاع الخاص في قطاع التعليم قد يؤدي إلى توفير خدمات ذات جودة أفضل، والأدلة كثيرة على أن الاعتماد على القطاع الخاص لتوفير الخدمات الأساسية له تأثير سلبي على حقوق المستفيدين.

توصيات بديلة تطرحها الحملة العالمية للتعليم

تقترح الحملة العالمية للتعليم مجموعة بديلة من مؤشرات التعليم العالمية والمواضعية، بالاعتماد على المواقف والآراء المجمع عليها لدى حركة الحملة العالمية للتعليم ومدخلات أعضاء الحملة، والمدخلات الفنية الأخرى، وهي متوفرة [هنا](#)، ولكن كان يجب إرفاقها بريد الأعضاء مع هذه الإحاطة. علماً بأن بعض المؤشرات المقترحة من قبلنا كمؤشرات مواضعية قد تكون مفيدة في تطوير مؤشرات إقليمية أو وطنية.

يتبلور التنفيذ الفعال والعاقل لأهداف التنمية المستدامة فقط عندما يتم بلورة تدابير رصد ومتابعة ومراجعة قوية وتشاركية لضمان المساءلة. كما سيتحقق التركيز على حقوق المستفيدين في الإطار الجديد فقط لدى مشاركة الأكثر تهميشاً من خلال اتخاذ خطوات رصد واعية واستباقية للالتماس آرائهم في عمليات الاستعراض الوطنية والإقليمية والمواضعية والعالمية. وينبغي أن تتضمن آليات الرصد والمساءلة الجديدة لما بعد عام 2015:

- **المساءلة أمام المواطنين.** يجب أن تكون المساءلة الرئيسية أمام الأمة، ومع ذلك، ومن حيث الهيكلية المعمارية العالمية، يجب أن تكون المساءلة ليست فقط وطنية، ولكن عالمية، مع بنية راسخة ومتأصلة ضمن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وليس تقليل التزامات المانحين. ويجب أن تكون آليات المساءلة ديمقراطية وشفافة، قائمة على الحقوق وتشاركية وإنسانية، ومناسبة من حيث التوقيت.
- **الحكم الديمقراطي والاعتراف بالمجتمع المدني.** يعد المجتمع المدني عاملاً حاسماً وعلى جميع المستويات (المحلية والوطنية والعالمية... الخ) ويجب أن يحظى بمساحة للمشاركة في محافل صنع القرار، كما ويجب احترام حقوق حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، والالتزام الواضح لعكس تجريم المجتمع المدني.
- **تتبع واضح للتقدم المحرز على جميع المستويات.** تماشياً مع وجود مؤشرات منفصلة لتتبع التقدم المحرز على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية والمواضعية، يجب وضع آليات لرصد التقدم المحرز على جميع المستويات. وعلى اليونسكو ضمان آلية رصد مواضعية قوية في قطاع التعليم.
- **الاتساق مع الآليات القائمة.** يجب أن تعتمد آليات المساءلة على خبرات الآليات القائمة لإعادة النظر في التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل. وفي قطاع التعليم، يجب تعزيز الآليات الموجودة مسبقاً مثل تقرير الرصد العالمي للتعليم واللجنة التوجيهية للتعليم 2030، والمشاركة الجماعية للمنظمات غير الحكومية (CCNGO) ويجب أيضاً أن يعقد اجتماع عالمي للتعليم مرتين في السنة بحضور ممثلين عن وزراء التعليم.
- **الصرامة.** يجب ألا يقتصر الرصد على استعراض الطوعي، بل يجب أن يشمل مراجعة صارمة ومستقلة لجهود والإنجازات السياسية للدولة، وأن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان العلاجات المناسبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- **الشمولية.** ينبغي أن تتضمن الآليات استعراض لتخصيص الموارد والتزامات التعاون الدولي، وأن تشمل وسائل لضمان المساءلة في القطاع الخاص في بلد العملية، وعند الاقتضاء، لدى المجتمع العالمي.
- **تعريفات واضحة.** يتطلب الفهم والقياس الثابت عملية لوضع التعاريف التشغيلية المقبولة دولياً للمفاهيم الأساسية التي تشكل جزءاً من المؤشرات العالمية والمواضعية.
- **بناء القدرات.** يجب توفر القدرات الإحصائية والإدارية الكافية لإدارات التعليم لضمان فهم الأطر والجمع القوي للبيانات والاستخدام الفعال للبيانات لاتخاذ القرارات والتخطيط.

وقد كلف هيئة شكلتها الأمم المتحدة، "المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة (HLPF) بـ"إجراء مراجعات منتظمة، ابتداءً من عام 2016، بشأن متابعة ومراجعة التزامات وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بوسائل التنفيذ في إطار أجندة ما بعد 2015"، ومن المتوقع أن تحتل هذه الهيئة موقعها كأعلى هيئة على المستوى العالمي. ويجب تعزيزها لتقوم بدورها الجديد، ويجب أن تكون هناك قناة للمجتمع المدني لتقديم تقارير مستقلة للمراجعات التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة لإضفاء المصداقية على العملية.

ويجب أن تتضمن الاستعراضات الإقليمية عناصر استعراض الأقران، ومساحات لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والدروس

المستفادة من خلال تنفيذ أجندة ما بعد 2015. وستحتاج قدرات اللجان الإحصائية الإقليمية يحتاج إلى التعزيز لتولي هذا الدور.

كما ويجب تعزيز آليات الرصد المواضيعية الحالية التي تم إنشاؤها لتتبع التقدم المحرز في برنامج التعليم للجميع، ويجب أن يكون هناك خطا مواضيعيا كجزء من الاستعراضات الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى مساحات رسمية واضحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الناشطة في الأهداف الفردية.

ولكي تكون عمليات المتابعة واستعراض الإطار ناجحة حقا، تبرز أهمية الآليات على المستوى الوطني، فمن الضروري أن تكون استعراضات وطنية منتظمة ودورية وتنص على مشاركة المواطنين، وخاصة من المجتمعات المهمشة والأطفال والشباب.